



Ref : .....

Date: .....

Res.: .....

الرقم: .....

التاريخ: .....

المرفقات: .....

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (42) لعام 2012م الصادر في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 ذي الحجة 1433هـ الموافق 12/11/2012م بخصوص الشكوى المقدمة من شركة الأهرام للتجارة المحدودة ضد المؤسسة العامة للكهرباء في المناقصة رقم (2011/14) الخاصة بتوريد قطع غيار ميكانيكية وصيانة شاملة لمحطة عصيفة

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من شركة الأهرام للتجارة المحدودة ضد المؤسسة العامة للكهرباء في المناقصة رقم (2011/14) الخاصة بتوريد قطع غيار ميكانيكية وصيانة شاملة لمحطة عصيفة والتي أشارت فيها الشاكية إلى الآتي:

- أعلنت المؤسسة العامة للكهرباء المناقصة رقم (2011/14) الخاصة بتوريد قطع غيار ميكانيكية صيانة شاملة 48.000 ساعة للمولدات رقم (2&1) في محطة عصيفة.

- أرفقت المؤسسة المواقف والشروط بالمناقصة المذكورة، حيث إن المولدات مصنعة بواسطة شركة وارتسلا (WARTSILA)، ونصت الشروط على تقديم تفويض من الشركة المصنعة يؤكد أن المصنع جهة تصنيع راسخة في تصنيع قطع غيار مولدات (WARTSILA).

- كما أرفقت بوثائق المناقصة عدد (9) مستندات (نموذج طلب شراء خارجي) من (محطة توليد كهرباء عصيفة-تعز) مختومة بخطم المؤسسة العامة للكهرباء يتضمن طلب شراء قطع غيار ومكتوب في أعلى كل صفحة (Warstila) أي (الصانع) : Warstila Manufacturer .

- شركة الأهرام هي الوكيل الوحيد لشركة وارتسلا (WARTSILA) في اليمن، وتقدمت شركة الأهرام بعرضها الفني وهو مطابق (حرفيًا) للشروط والمواصفات التي اشترطتها وثائق المناقصة المذكورة وكان منها تفويض رسمي من الشركة المصنعة ، بينما لم تقدم الشركة المنافسة (شركة الجوف) أي تفويض من الشركة المصنعة (WARTSILA)، مرفق صورة من السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة اليمنية باسم شركة الأهرام لوكالات: 1) وكالة تجارية من شركة (WARTSILA FRANCE S.A.) 2: WARTSILA ITALY S.P.A. 3: WARTSILA ITALY S.P.A. من شركة (وارتسلا الخليج) .

- تقرير لجنة التحليل:

قامت لجنة التحليل والتقييم الفني والمالي بالمؤسسة العامة للكهرباء بإجراء التحليل للمناقصة المذكورة وأثبتت تقرير لجنة التحليل أنَّ عطاء شركة الجوف غير مستوفٍ للشروط الرئيسية لـ :

1) عدم إرفاق التحويل المصنعي.

2) الجداول غير مختومة من المصنع .

بينما كان قرار لجنة التحليل بأنَّ عطاء شركة الأهرام مستوفٍ للشروط الرئيسية.

وعند إجراء التقييم المالي للعطاءات المستوفية للشروط الرئيسية (أي عطاء شركة الأهرام) قررت لجنة التحليل استبعاد عطاء شركة الأهرام لارتفاع عرض الشركة عن التكلفة التقديرية.



Ref: ..... الرقم: .....  
Date: ..... التاريخ: .....  
Res: ..... المرفقات: .....

وكان قرار لجنة التحليل في بند الإرساء (ثالثاً، الإرساء) بالآتي: توصي اللجنة بإعادة إنشال إعلان المناقصة مرة أخرى كون المتقدمين غير مستوفين فنياً ومالياً للأسباب الموضحة مسبقاً بالتقرير.

- قام مدير عام التوسيط بالمؤسسة بتحرير مذكرة رقم (ص:ت:ص:512) وتاريخ 24/6/2012م إلى مدير عام المؤسسة وأعضاء لجنة المناقصات بعنوان: المناقصتان (14، 12 / 2011) الخاصة بتوريد قطع غيار مولدات وارتسيلا لحطتي حزيز وعصيفرة، جاء فيها:

بناءً على قرار لجنة المناقصات بتاريخ 12/6/2012م فقد تم استدعاء شركة الجوف والجلوس معها وكانت النتائج على النحو التالي:

1) تم الجلوس مع شركة الجوف ومطالبتها بتقديم شهادات صادرة من الشركات التي تتعامل معها تفيد بأنها شركات مصنعة لقطع الغيار الخاصة بمولدات شركة وارتسيلا حتى تقوم اللجنة باتخاذ القرار المناسب بشأن المناقصتين.

2) تقدمت شركة الجوف بالرسالة رقم (046-2012) وتاريخ 14/6/2012م وفيها اكتفت الشركة بلفت عناية المؤسسة بأن جميع قطع الغيار الذي ضمنه عرضاً سعر الشركة الخاص بالمناقصتين هي من صناعة الشركات المصنعة لشركة وارتسيلا الأم ولم تقدم ما يُفيد ذلك، وأرفقت مذكرات من شركات لم تحتوى على أنها شركات مصنعة لقطع غيار مولدات شركة وارتسيلا الأم.

3) بالرجوع إلى صور تخويلات الشركات السابق ذكرها يتبيّن:

- أنها صور لتخويلات وليس أصول التخويلات.

• أنها صور لتخويلات شركة MARINE POWER INTERNATIONAL FZC وليس تخويلات شركة الجوف.

- لا يوجد أي تخويل لشركة الجوف من أي شركة.

• بعض التخويلات متاحة الصلاحية أو على وشك الانتهاء وبعضها اشترط لسريان التخويل بأن يكون أصلًا.

- لا يوجد في تلك التخويلات ما يشير بأن تلك الشركات هي شركات مصنعة لقطع غيار مولدات وارتسيلا.

4) مما تقدم يتبيّن بأن شركة الجوف لا تملك الشهادات المطلوبة.

- بتاريخ 2/8/2011م حرر رئيس اللجنة الفنية مذكرة إلى مدير عام المؤسسة بشأن مراجعة تقرير لجنة التحليل في المناقصة رقم (14/2011) الخاصة بتوريد قطع غيار لإعادة تأهيل وحدات التوسيط وارتسيلا في محطة عصيفرة 48000 ساعة ، خلص فيها إلى:

1) تم استبعاد عرض شركة الجوف الذي يزيد عن التكلفة التقديرية بنسبة 23.556% وتم استبعاده من مرحلة الاستجابة الأولية للأسباب التالية:

- لا يوجد تخويل من الشركة المصنعة.

- جداول البيانات غير مختومة من الشركة المصنعة.





Ref : .....

Date: .....

Res.: .....

الرقم: .....

التاريخ: .....

الرفقات: .....

٣ - ٧

2) تأهل إلى مرحلة التحليل والتقييم الفني العرض المقدم من شركة الأهرام بمبلغ وقدره 1.316.158/99) يورو لجميع بنود المناقصة وجميع المواد المقدمة في العرض من الشركة المصنعة وارتসلا ويزيد عن التكلفة التقديرية .

3) مع العلم بأن الشركة المصنعة لها وكيل في اليمن ومن المستحيل أن تُعطى تخوياً لأي جهة أخرى.

- بتاريخ 11/6/2012م قام مدير إدارة الصيانة بتحرير مذكرة إلى مدير عام المؤسسة يطالبه فيها بسرعة البت في المناقصة رقم (12/2011م) - وإن كانت هذه مناقصة أخرى إلا أن ما ورد فيها نستدل به على أن الشركات التي أعطت خطابات لشركة الجوف ما هي إلا شركات تقوم بـ(تجديد قطع الغيار المستعملة) وليس شركة مصنعة لقطع غيار مولدات وارتسيلا.

حيث جاء في هذه المذكرة ما نصه:

- يتضح من الشهادات التي تقدمت بها شركة الجوف الصادرة من شركة (GRAVESEND MARI LTD) وهذه الشركة ليست شركة مصنعة لشركة وارتسيلا ، وهذا ثابت في عرضها بذاته.

- لتجنب الوقوع تحت طائلة المسائلة القانونية نرى العرض على لجنة المناقصات لإعادة النظر، وما يؤكد ما أورده الأخ/ مدير عام المشتريات هو رسائل تلك الشركات الموجهة إلى شركة الجوف والتي يتضح منها بأن تلك الشركة ليست شركة مصنعة وإنما هي شركة ممونة (SUPPLIERS) مرفق رقم (2) بل يتضح من واقع بيانات تلك الشركة والتي تم الحصول عليها من موقع الشركة - مرفق رقم 3 - بأنها شركة ممونة لقطع غيار أصلية مستبدلة لشركات مصنعة أوروبية يتم إعادة تجديدها وليس شركة مصنعة لقطع غيار مولدات وارتسيلا.

- بتاريخ 27/6/2012م صدر قرار لجنة المناقصات رقم (296/2012م) بشأن قرار الإرساء في المناقصة رقم (14/2011م) الخاصة بتوريد قطع غيار لإعادة تأهيل وحدات التوليد وارتسيلا في محطة توليد عصيفرة 48000 ساعة، والذي قرر إرساء المناقصة على شركة الجوف بمبلغ إجمالي وقدره (674,195.72 يورو) بالإضافة على القيمة التقديرية بنسبة (23.556 %)، وبالمخالفة للشروط والمواصفات الفنية وتفاصيل المختصين واللجان الفنية بالمؤسسة العامة للكهرباء، وبالمخالفة للنصوص القانونية ذات الصلة.

- بتاريخ 25/7/2012م (يوم الأربعاء) تم مخاطبة شركة الأهرام للتجارة المحدودة بالذكرة رقم (س.م.ع 5132) بشأن الإخطار بقرار الإرساء، والتي استلمناها يوم السبت بتاريخ 28/7/2012م، وبتاريخ 30/7/2012م تقدمنا بهذه المذكرة.

- مع ملاحظة انتهاء صلاحية العروض وضمانات العطاء في تاريخ إصدار القرار بإرساء المناقصة، العرضان المقدمان من شركة الجوف وكذلك من الشاكية زائدان على التكلفة التقديرية بأكثر من 10 % ، وفي هذه الحالة كان الواجب على لجنة المناقصات إعادة المناقصة مرة أخرى ودراسة سبب ارتفاع العروض عن هذا الحد ، بل كان الواجب على لجنة المناقصات مخاطبة الشركات العالمية الراسخة في هذا المجال لتحديد التكلفة التقديرية وفقاً للشروط والمواصفات الفنية.

إلى آخر ما ورد في الشكوى والتي طلبت فيها الشاكية من الهيئة :

1) إلغاء قرار الإرساء.





Ref : \_\_\_\_\_

الرقم : \_\_\_\_\_

Date: \_\_\_\_\_

التاريخ : \_\_\_\_\_

Res: \_\_\_\_\_

الرفقات : \_\_\_\_\_

2) إلزم المؤسسة العامة للهباء ولجنة المناقصات فيها بالتقيد بما اعتمدته من شروط ومواصفات في المناقصة وإصدار قرار الإرساء وفقاً لذلك.

3) (بصفة مستعجلة): إلزم لجنة المناقصات بعرض الوثائق والإجراءات والقرارات الخاصة بالمناقصة رقم

13/2011 على الهيئة العليا للتحقق والتحقيق في الإجراءات والقرارات المخالفة للقانون.

4) محاسبة المتسببين والمترفرين للإجراءات والقرارات الباطلة وفقاً للقوانين النافذة .

5) الاحتفاظ بحقوق الشاكية القانونية كاملةً قبل اللجنة وشركة الجوف .

قامت الهيئة العليا بتوجيهه مذكرة إلى الجهة برقم ( 909 ) وتاريخ 5/8/2012م، متضمنة وقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافقة الهيئة العليا بأوليات المناقصة وردت الجهة على الهيئة مذكرة رقم ( 5826 ) وتاريخ 23/9/2012م على النحو الآتي:

1- تم الإعلان عن المناقصة رقم ( 14/2012 ) وتقدمت شركة الأهرام بعرضها بمبلغ ( 1.316.152.8 ) يورو كما تقدمت شركة الجوف بمبلغ ( 674.195.72 ) يورو.

2- أوصت لجنة التحليل بإعادة إنزال المناقصة للأسباب التالية :

استبعاد العرض المقدم من الأهرام كون المبلغ المقدم في عرض الشركة يزيد عن التكلفة التقديرية بنسبة 141%.

استبعاد العرض المقدم من شركة الجوف كون الشركة لم ترفق شهادة التحويل المصنعي وكون الجداول الفنية غير مختومة من الشركة المصنعة وعرض الشركة يزيد عن التكلفة التقديرية بنسبة 23.556%.

أقرت لجنة المناقصات بتاريخ 18/7/2011م من خلال قرارها رقم ( 232/2011 ) إعادة الأوليات لجنة التحليل لتوضيح أسباب انخفاض التكلفة التقديرية، وكذا مخاطبة الشركات المتنافضة تأكيد الشركة المصنعة .

تم التوضيح من قبل المخططة عن سبب انخفاض التكلفة التقديرية والذي يفيد بأنه تم إعدادها بناء على أسعار عام 2006م ولم يراع فيها الظروف التي مرت بها البلاد والارتفاع للأسعار خلال السنوات الماضية.

طلبت المؤسسة من شركة الجوف الالتزام بعدة أمور منها ما يلي :-  
التأكيد بأن قطع الغيار أصلية .

التأكيد بأن قطع الغيار من الشركات المصنعة التي تصنع قطع غيار مولدات وارتسلات  
إنزال الشركة بتحمل نفقات تشغيل لمدة ( 12 ) شهراً من تاريخ استلام قطع الغيار .  
وافتقت الشركة على اشتراطات المؤسسة .

أكد المختصون بأن شركة وارتستلا تقوم بتصنيع بعض أجزاء المحركات فقط، أما باقي القطع فتصنع من قبل شركات أوروبية متخصصة.

الشركات المصنعة لشركة الجوف مذكورة ضمن قائمة المصنعين لشركة وارتسلات.

أقرت لجنة المناقصات في القرار رقم ( 260/2012 ) بتاريخ 11/6/2012م إعادة الأوليات إلى لجنة التحليل  
لدراسة أسباب إعداد التكلفة التقديرية وموافقة شركة الجوف على الاشتراطات الآتية الذكر لأهمية توفير  
قطع الغيار بصورة عاجلة لإعادتها تأهيل المولدات في حال إعادة إعلانها مجدداً وما فيه مصلحة العمل، وافتقت  
لجنة المناقصات في القرار رقم ( 296/2012 ) بتاريخ 27/6/2012م الموافقة على مبررات انخفاض التكلفة





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res.: .....

المرفقات : ٧ - ٨

التقديرية وإرساء المناقصة على العرض الأقل سعراً والمطابقة للمواصفات شريطة أن تكون قطع الغيار أصلية ومن نفس المصادر المصنعة لشركة وارتسلأ وتتحمل الشركة تكاليف شركة عالمية فاحصة ونفقات انتداب (2) مهندسين من المؤسسة لحضور الفحوصات المصنوعية وإضافة بند يلزم الشركة بتقديم ضمان تشغيل لمدة (12) شهراً من تاريخ تركيب قطع الغيار، علماً بـان المؤسسة اتخذت القرار حرصاً على المال العام وسعياً لإعادة تأهيل وحدات التوليد حيث قد بلغت ساعات التشغيل (48.000) ساعة للحفاظ على جاهزيتها لمواجهة العجز القائم في التوليد والحد من زيادات الإطفاء.

- وباطلاع الهيئة العليا على الأوراق المتعلقة بالمناقصة فقد تبين لها الآتي :

- فيما يخص الشاكية:

أ- تم تقديم الشكوى خلال الفترة القانونية.

ب- عطاء الشاكية يزيد عن التكلفة التقديرية بنسبة 141% وهذا تم استبعادها من قبل لجنة التحليل.

- فيما يخص الجهة:

أ- قامت لجنة المناقصات بالجهة بمخالفة توصية لجنة التحليل والإرساء على عطاء غير مستجيب لوثائق المناقصة (التحويل المصنعي- جدول غير مختوم) بحسب محضر لجنة التحليل.

ب- إرساء المناقصة على عطاء يزيد عن التكلفة التقديرية بـ (23%).

ت- بالرغم من مضي أكثر من عشرة أشهر على انتهاء التحليل إلا أن الجهة لم تطلب من مقدمي العطاءات تمديد صلاحية العطاءات قبل الشروع في أعمال التحليل مرة أخرى.

ث- تم الإعلان عن المناقصة بتاريخ 10/3/2011م وفتح المظاريف بتاريخ 12/4/2011م ولم يتم البت في المناقصة إلا في يونيو 2012م.

ج- تم الإعلان عن المناقصة بالاعتماد على تكلفة تقديرية قديمة لعام 2006م.

ح- قامت لجنة المناقصات بالجهة بعقد اجتماع مع الشركة المرشحة للإرساء عليها والتفاوض معها حول الشروط لالتزام الشركة بها وهي :

❖ التأكيد بأن قطع الغيار أصلية.

❖ التأكيد بأن قطع الغيار من الشركات المصنعة التي تصنع قطع غيار مولدات وارتسلأ.

❖ إلزام الشركة بتحمل نفقات شركة عالمية فاحصة ونفقات سفر اثنين من مهندسي الجهة (المؤسسة العامة للكهرباء) لحضور الفحوصات المصنوعية.

❖ إلزام الشركة بتقديم ضمان تشغيل لمدة (12) شهراً من تاريخ استلام قطع الغيار.

\* تعديل مدة التوريد بما تم اشتراطه في وثيقة المناقصة (ستة أشهر) من تاريخ توقيع العقد.





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res.: .....

المرفقات : .....

وبناء على ما سلف بيانه قررت الهيئة العليا اتخاذ الإجراءات التصحيحية الآتية :

1- إلغاء قرار الإرساء.

2- على الجهة إعادة طرح المناقصة بعد تحسين الوثيقة بأن تكون واضحة ومفصلة وشاملة لكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المتنافسون لتقديم عطاءاتهم وإعداد تكلفة تقديرية واقعية متقاربة مع الأسعار السائدة في السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الهيئة الواردة في هذا القرار.

صدر بتاريخ 27 ذي الحجة 1433 هـ الموافق 12/11/2012 م

القاضي ابو يكر حسين السناف  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد الموكلي  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد احمد ثابت  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراصي  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

أمين معروف الجند  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك احمد العرشي  
رئيس الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

